

تقييم سياسات ترشيد الدعم الحكومي بالاقتصاد المصري

إشراف

الأستاذ الدكتور/ طارق مصطفى محمد غلوش
أستاذ الاقتصاد
ووكيل كلية التجارة لشئون التعليم والطلاب
جامعة المنصورة

الأستاذ الدكتور/ سعد السيد إبراهيم الشريف
أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة - جامعة المنصورة

الدكتور/ موسى جويفل سلمي
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة المنصورة
حنان عادل أحمد أحمد هلالى
مدرس مساعد
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل تطور حجم وهيكّل الدعم في مصر ودراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على الخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتترديد الدعم منذ عام ٢٠١٤/٢٠١٥، وذلك لتصحيح الاختلالات الأساسية في هيكل الدعم ورفع كفاءة مخصصاته من أجل ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك السياسة. وقد توصلت نتائج البحث إلى أن هذه الأنظمة لم تحقق حتى الآن نجاحات ملموسة لتحقيق أهدافها، فما زالت منظومة الدعم تحتاج لإعادة هيكلتها وترشيد بنودها بحيث تكون أكثر كفاءة وفاعلية في إيصال الدعم الفئات المستحقة له تحقيقاً للعدالة الاجتماعية وتصحيحاً للاختلالات المالية ودعمًا للاستقرار الاقتصادي.

Abstract:

This research aims to study and analyze the development of size and structure of the subsidy in Egypt and study the economic and social implications of the steps taken by the Egyptian government to rationalize the subsidy since 2014 /2015 in order to correct the fundamental imbalances in the structure of subsidy and raise the efficiency of its allocations to achieve the economic and social objectives of that policy.

The research has found that these systems have not yet achieved tangible successes to achieve their objectives. The subsidy system still needs to be restructured and rationalized so that it is more efficient and effective in delivering subsidy to the categories that are entitled to it to achieve the social justice, correct the financial imbalances and support the economic stability.

مقدمة:

يُعد ترشيد الدعم وإزالة التشوهات التي ينطوي عليها بمثابة المنطلق الصحيح لتحقيق العدالة الاجتماعية وتصحيح اختلالات الموازنة العامة وإلحد من الدين العام وأعبائه بما يسهم في خفض عجز الموازنة وأسعار الفائدة مما يحفز استثمارات القطاع الخاص ويعزز النمو. كما تكمن أهمية ترشيد الدعم في إعطاء دفعة للنمو وإلحد من الفقر وانعدام المساواة من خلال زيادة قدرة الدولة على تمويل النفقات ذات الأولوية القصوى والتي تعزز من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. مثل الاستثمار في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والنقل والبنية التحتية وتطوير برامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية، كما يسهم في توليد فرص اقتصادية على المدى المتوسط والطويل وتخصيص أكثر كفاءة للموارد وخلق بيئة محفزة لنمو وتطور النشاط الاقتصادي. فإعادة تخصيص موارد الدعم باتجاه زيادة الإنفاق الإنتاجي يساعد على إعطاء دفعة للنمو في الأجل الطويل، وتحسينات كبيرة في رفاهية الفقراء ومحدودي الدخل إذا اقترن بشبكة جيدة للأمان الاجتماعي وزيادة في الإنفاق لصالح هذه الفئات.

مشكلة البحث:

مع التسليم بضرورة الإبقاء على الدعم من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية لا بد من اتباع حزمة من الإجراءات التي تعمل على إعادة هيكلة الدعم وزيادة كفاءته من خلال توصله إلى مستحقيه مباشرة ومنع تسريبه من ناحية، وترتيب أولويات الإنفاق الاجتماعي على الدعم من ناحية أخرى بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك المنظومة. لذلك تمثل مشكلة الدراسة في تقييم السياسات والبرامج المتخذة من أجل ترشيد الدعم الحكومي والبحث عن أفضل السياسات التي تعمل على نجاح ترشيد الدعم في مصر لكي يكون أكثر كفاءة وفاعلية في استهداف الفقراء وإرساء دعائم العدالة الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

يعد الدعم أحد أدوات الإنفاق العام للحفاظ على البعد الاجتماعي لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة فيما يتعلق بتحقيق العدالة والحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية وذلك كاستراتيجية أساسية وثابتة لإدارة النشاط الاقتصادي في مصر. لذلك تعد قضية ترشيد الدعم وإعادة هيكلته من القضايا التي تحتاج إلى مراجعة شاملة لإصلاح المنظومة، حيث أنه يمثل عبء على الموازنة العامة للدولة وجزء كبير من مشكلة عجز الموازنة المصرية في السنوات الماضية وحتى الآن، إلى جانب عدم وصول الدعم بشكله وهيكله الحالي إلى مستحقيه من الفقراء ومحدودي الدخل، واستفادة الأغنياء بالجزء الأكبر منه. الأمر الذي يستوجب ضرورة ترشيد الدعم وإعادة هيكلته لرفع كفاءة توزيع مخصصاته كآلية مهمة لتحسين توزيع الدخل، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي من ناحية، وتطوير حوافز النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً: تطور حجم وهيكل الدعم الحكومي في مصر منذ عام ٢٠١٥/٢٠١٤.

ثانياً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لترشيد منظومة الدعم في مصر.

ثالثاً: النتائج والتوصيات.

أولاً: تطور حجم وهيكل الدعم الحكومي في مصر منذ عام ٢٠١٥/٢٠١٤:

في ظل تزايد الضغوط المالية الناجمة عن تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة والذي ارتفعت قيمته إلى ٢٥٥.٤٣٩ مليار جنيه بما يعادل نحو ١٢.٨% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤/٢٠١٣، بجانب تزايد حجم الدين العام فقد بلغ حجم صافي الدين العام في مصر ما قيمته ١٧٤٣.٣ مليار جنيه بما يعادل ٨٢.٩% إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت أعباء خدمة الدين العام وفقاً لموازنة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ نحو ٢٨٠.٧ مليار جنيه بما يعادل ١٤.١% إلى الناتج المحلي الإجمالي (١٧٣.٢ مليار جنيه فوائد، ١٠٧.٥ مليار جنيه أقساط)، مما شكل ضغطاً على موارد الموازنة العامة للدولة واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي، لذلك أصبح إعادة النظر في منظومة الدعم ضرورة وليس اختياراً، وتقليص عجز الموازنة العامة أمر حتمي (عبد الوهاب، ٢٠١٩).

فبدية من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ تسعى الحكومة المصرية لترشيد منظومة الدعم من خلال الانسحاب التدريجي من الدعم السعري، وخاصة دعم الطاقة والتحول إلى الدعم النقدي وشبه النقدي الذي يستهدف الفئات الأولى بالرعاية (Griffin, et al, 2016). ويوضح الجدول رقم (١) حجم الإنفاق على بنود الدعم المختلفة خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٤-٢٠١٨/٢٠١٩).

جدول (١)

تطور حجم الإنفاق على بنود الدعم خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٤-٢٠١٨/٢٠١٩).

(بالمليون جنيه)

٢٠١٩/١٨	٢٠١٨/١٧	٢٠١٧/١٦	٢٠١٦/١٥	٢٠١٥/١٤	
					الدعم السعري
٨٧٠٠٠	٨٠٥٠٠	٤٧٥٣٥	٤٢٧٣٨	٣٩٣٩٥	دعم السلع التموينية
٥٧٥	٣٣٣	٤٦	١٧٤٣	١٢٧٢	دعم المزارعين
٨٤٧٣٢	١٢٠٨٠٣	١١٥٠٠٠	٥١٠٤٥	٧٣٩١٥	دعم المواد البترولية
١٦٠٠٠	٢٨٥٨٥	٢٧٠٥٩٠	٢٨٤٨٣	٢٣٦٣٠	دعم الكهرباء
١٣٧٥	٧٠٠	٥٢٤	٣٩٧	٢٠١	دعم الأدوية والبان الأطفال
١٣٥٠	١٠٠٠	٩٨٣	١٣٣٣	٨٥٢	دعم شركات المياه
١٩١٠٣٢	٢٣٢٢٢٢	١٩١٦٧٢	١٢٥٧٤٠	١٣٩٧٦٥	اجمالي الدعم السعري
					الدعم والمنح للخدمات

					الاجتماعية
180.	180.4	1702	1700	1008	دعم نقل الركاب
102	110	140	133	104	دعم اشتراكات الطلبة (سكة حديد)
200	98	127	43	----	دعم اشتراكات الطلبة (مترو الانفاق)
764	794	817	890	790	دعم الخطوط غير الاقتصادية
106	.	.	107	198	دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة
	.	.	186	180	دعم التأمين الصحي على الاطفال دون السن المدرسي
377	811	721	264	261	دعم التأمين الصحي على الطلاب
17012	17030	7404	7079	7740	معاش الضمان الاجتماعي
03	8	70	70	03	معاش الطفل
-	-	-	1700	-	برنامج تكافل وكرامة
222	70	0,000	1,761	43	اعانات الشؤون الاجتماعية
48000	02000	40230	43904	33213	مساهمات في صناديق المعاشات
2801	2129	1203	1000	988	مزايلا اجتماعية اخرى
7728	1723	8917	7807	7211	المنح والمساعدات
87304	88237	77,069	74,999	00,390	اجمالي الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية
	----	----	----	----	الدعم والمنح لمجالات التنمية
	200	.	.	.	دعم تنمية الصعيد
129	124	80	390	631	دعم فائدة القروض الميسرة
1282	.	.	2000	.	دعم برنامج الاسكان الاجتماعي
	0	180	76	164	صندوق مركبات النقل السريع
	.	29	00	10	التدريب
1411	329	294	2016	800	اجمالي الدعم والمنح لمجالات التنمية
	----	----	----	----	الدعم والمنح للانشطة الاقتصادية
	1172	740	400	400	دعم المناطق الصناعية
3607	2300	3301	3700	2080	دعم تنشيط الصادرات
1226	1276	1710	1172	2441	دعم الانتاج الحربي
	.	407	704	148	صندوق دعم نشاط التمويل العقاري

٢٦٩٦	١٢٠٠	١١٩٣	١١٨٦	١٤٠٠	برنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل
١٢	١٣٣٤	٥٦٨	١٠٩١	١٤	بنود أخرى
٧٦٠١	٧٣٢٠	٧٣١٧	٧١٩٥	٦.٩٨٣	إجمالي الدعم والمنح ثلاثية الاقتصادية
٢٨٧٤٦٧	٣٢٨٣٠٧	٢٧٦٧١٩	٢٠٠٤٥٠	١٩٧٤٤٧	اجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
%٥.٦	%٧.٤	%٨	%٧.٤	%٨.٢	النسبة إلى الناتج المحلي (%)

المصدر: البيان المالي للموازنة العامة، وزارة المالية، سنوات مختلفة.

• بالنسبة لدعم المواد البترولية، ففي العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، انخفض إجمالي قيمة الدعم من ١٨٧٦٥٩ مليون جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ليصل إلى ١٥٠١٩٨ مليون جنيه. وظهر الانخفاض بشكل ملحوظ في دعم المواد البترولية الذي انخفض إلى ٧٣٩١٥ مليون جنيه، بمقدار انخفاض بلغ ٥٢٢٦٤ مليون جنيه عن العام المالي السابق ٢٠١٣/٢٠١٤.

وفي عام ٢٠١٦/٢٠١٥، بلغ دعم الوقود أقل تقديراته بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، حيث بلغ دعم المنتجات البترولية في ذلك العام نحو ٥١٠٠٤٥ مليار جنيه. وقد أدى قرار تعويم الجنيه المصري في نوفمبر ٢٠١٦، وما ترتب عليه من انخفاض شديد في قيمة الجنيه، بجانب ارتفاع أسعار البترول العالمية إلى زيادة قيمة دعم المنتجات البترولية بالموازنة العامة للدولة مرة أخرى ليصل إلى ١١٥ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ و ١٢٠٠٠٨٣ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ (Hussein, 2018). وفي عام ٢٠١٩/٢٠١٨، انخفض هذا الدعم حيث بلغ دعم المنتجات البترولية نحو ٨٤.٧٣٢ مليار جنيه.

وبالرغم من خطوات التخفيض التدريجي لمخصصات دعم المواد البترولية، إلا أنها ما زالت تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي مخصصات الدعم وذلك بنسبة ٤١% في ظل انخفاض نسب الدعم الموجهة إلى باقي القطاعات الاقتصادية. فوفقاً لتقرير المراجعة الثانية لصندوق النقد الدولي كان مقدراً أن تكون نسبة دعم المواد البترولية نحو ٩% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٩/٢٠١٨، إلا أنها بلغت ١٠.٦% بنسبة زيادة ٠.٧% عن تقديرات الصندوق.

• أما بالنسبة لدعم السلع التموينية، فقد زادت قيمة مخصصات دعم السلع التموينية في عام ٢٠٢٥/٢٠١٤ لتصل إلى ٣٩.٣٩٥ مليار جنيه بمقدار زيادة تبلغ ٣٩٠٣ مليون جنيه عن العام المالي السابق ٢٠١٤/٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٦/٢٠١٥، تم إعادة النظر في شكل منظومة دعم السلع التموينية وذلك بالتحول من دعم أسعار السلع والخدمات الذي اتسم بعدم الفاعلية وسوء الاستخدام إلى الدعم النقدي، وذلك من منطلق قدرته على تجنب العديد من جوانب القصور التي ظهرت مع تطبيق الدعم العيني، وذلك من خلال منح المستفيد مبلغ نقدي. حيث يحصل كل مواطن مقيد بنظام

البطاقات التموينية على مبلغ ١٥ جنيه دعم يختار بها السلع التي يرغب في الحصول عليها بأسعار السوق (٢٠١٥ Egypt Economic Development Conference). حيث تقدم السلع بأسعار السوق، وليست بالأسعار المدعومة كما في السابق وفقاً لنظام البطاقات التموينية الإلكترونية. وقد بلغت قيمة دعم السلع التموينية في هذا العام ٤٢.٧٣٨ مليار جنيه.

وفي عام ٢٠١٦/٢٠١٧، زادت مخصصات دعم السلع التموينية لتصل إلى ٤٧.٥٣٥ مليار جنيه. وفي عام ٢٠١٧/٢٠١٨، زاد دعم السلع التموينية حيث بلغ ٨٠.٥٠٠ مليار جنيه بمقدار زيادة تبلغ ٣٢.٩٦٥ مليار جنيه عن العام المالي السابق ٢٠١٦/٢٠١٧. حيث زادت قيمة الدعم الشهري للفرد في البطاقة التموينية لتصبح ٢١ جنيه شهرياً للفرد الواحد. كما قامت الدولة بتحديد مستحقي الدعم وتنقية قاعدة البيانات.

وفي عام ٢٠١٨/٢٠١٩، بلغ دعم السلع التموينية ٨٧ مليار جنيه حيث زادت قيمة الدعم الشهري للفرد في البطاقة التموينية لتصبح ٥٠ جنيه شهرياً للفرد الواحد لعدد أربعة أفراد مقيدين على البطاقة التموينية، وما زاد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد شهرياً. وفي عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ تم تحديث بيانات المستفيدين من الدعم عن طريق تنقية البطاقات للوصول إلى مستحقي الدعم الحقيقيين، حيث اتخذت الحكومة إجراءات أكثر حزمًا لإصلاح منظومة الدعم تمثلت في تنقية بطاقات التموين من خلال وضع مؤشرات لتحديد مستحقي الدعم، وذلك بالاعتماد على عدة مؤشرات منها الدخل ومعدل استهلاك الكهرباء وحجم الضرائب التي يتم سدادها... إلخ. وقد اتضح من المراجعات الأخيرة التي تمت من قبل وزارة التموين لأصحاب البطاقات، وجود عدد كبير من الفئات التي لا تنطبق عليها شروط استحقاق الدعم كانوا يحصلوا عليه، بلغ عددهم وفقاً لبيانات وزارة التموين ما يقرب من ١٤ مليون مستفيد.

• ويالنسبة لمخصصات الأمان الاجتماعي، فقد ارتفعت قيمة السبالغ المخصصة لمعاشات الضمان الاجتماعي من ٦٧٤٠ مليون جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ١٧٥١٢ مليون جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٩. كما استحدثت الحكومة بدءاً من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ برنامجي تكافل وكرامة، لتوسيع قاعدة المستفيدين من الدعم النقدي واستخدام آليات استهداف أكثر كفاءة. وزاد أعداد المستفيدين من معاشات الضمان الاجتماعي وبرنامجي تكافل وكرامة ليصل لنحو ٣.٢ مليون فرد في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة ب ٢.٨٥ مليون فرد عام ٢٠١٧/٢٠١٨. أما بالنسبة للمزايا الاجتماعية لصناديق المعاشات، والتي تمثل مساهمة الخزانة العامة في صناديق المعاشات فقد زادت الاعتمادات المخصصة لها من نحو ٣٣ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٤٨.٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩. أما عن المنح والمساعدات، والتي تمثل نسبة ضئيلة إلى إجمالي الإنفاق على الدعم

والمناح والمزايا الاجتماعية فقد انخفضت نسبتها من ٣.١% عام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٢.٣% عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

- بالنسبة لدعم المزارعين، ما زال يحتاج قطاع الزراعة إلى مزيد من الدعم، لا سيما في ظل تدهور أوضاع المنتجات الزراعية التي كانت مصر تمتلك فيها ميزة نسبية. حيث يعد تخفيض الدعم عن الفلاح هو أهم مسببات هذا التدهور، فليس من المنطق تخصيص نحو ٥٧٥ مليون جنيه لدعم المزارعين بنسبة ٠.٣% من إجمالي مخصصات الدعم في موازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وفي نفس الوقت يخصص ٣٣٤٠ مليون جنيه لشراء الأغذية.
- دعم الأدوية والتأمين الصحي، فقد بلغ قيمة الدعم المخصص لهذا البند نحو ٢١٢٣ مليون جنيه بنسبة ١% من إجمالي الدعم في موازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وهي نسب أقل من متوسط ما تم تخصيصه لهذا النوع من إجمالي الدعم خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠١٣/٢٠١٤)، فما زال يكثر الحديث عن أزمة ارتفاع أسعار الأدوية وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية.
- دعم تنمية الصعيد، رغم أنه يضم أكثر المحافظات فقراً ويعانى من العديد من المشاكل بسبب سوء الأحوال المعيشية، لم يطرأ عليه تغيير وما زال يخصص له نحو ٢٠٠ مليون جنيه بنسبة ٠.١% من إجمالي مخصصات الدعم.
- دعم فائدة القروض الميسرة، فقد بلغ دعم فوائد القروض الميسرة ١٢٩ مليون جنيه بنسبة ٠.٠٠٦% من إجمالي الدعم في موازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وهي نسب أقل من متوسط ما تم تخصيصه لهذا النوع من إجمالي الدعم خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠١٣/٢٠١٤)، في حين أن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تعاني من ارتفاع فائدة القروض.
- دعم التدريب، لم يطرأ عليه تغيير، كما أن المبالغ المخصصة له وبالذات نحو ٢٩ مليون جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ هي أقل من التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية المصرية بسبب نقص التدريب ومهارات العاملين.
- دعم المناطق الصناعية، يتم صرف هذا الدعم للهيئة العامة للتنمية الصناعية لمواجهة تكلفة البنية الأساسية للمناطق الصناعية، وذلك حتى تتمكن الهيئة من تحقيق أهدافها في التنمية الصناعية وتطوير قدرتها الإنتاجية مما يعود على العامل بالزيادة في إنتاجيته وبالتالي دخله. كما يهدف دعم المناطق الصناعية إلى جذب الاستثمارات وتشجيع التنافس مما يسهم في خلق فرص عمل في الاقتصاد المصري. وقد بلغ قيمة الدعم الموجه للمناطق الصناعية عام ٢٠١٧/٢٠١٨ نحو ١١٧٢ مليون جنيه بنسبة ٠.٥% من إجمالي الدعم وهي نسب منخفضة. لذا يستوجب زيادة المبالغ المخصصة لدعم المناطق الصناعية لزيادة قدرتها على جذب الاستثمار وتأهيلها لدفع النمو وتنشيط الاقتصاد القومي.

• دعم تنشيط الصادرات، ويهدف إلى زيادة حجم التصدير وتوسيع مجالاته ورفع القدرة التنافسية للصادرات المصرية، ورغم ذلك خصص له مبالغ ضئيلة في الموازنة العامة للدولة. ومن ثم يجب إعادة النظر في دعم تنشيط الصادرات وأثره على الاقتصاد القومي، مع التأكيد على أن هذا الدعم لا ينبغي أن يوجه للمصدرين وإنما هو دعم موجه للمنتجات التي يتم تصديرها تشجيعاً على غزو الأسواق الخارجية، والذي يعود على الاقتصاد القومي بالزيادة في الإنتاج وزيادة التشغيل بما يسهم في حل مشكلات البطالة والفقر.

• دعم إسكان محدودي الدخل، والذي يهدف إلى توفير السكن المناسب للقاعدة العريضة من المواطنين. فقد بلغ قيمة الدعم المخصص له نحو ١٢٨٢ مليون جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٩ بنسبة ٠.٦% من إجمالي الدعم.

• الدعم الموجه للنقل، والذي لم يشهد تطوراً كبيراً. كما يتضح من الجدول رقم (١) ويتمثل دعم نقل الركاب فيما يلي:

- دعم خطوط السكك الحديدية غير الاقتصادية بالمحافظات، وذلك في إطار إصلاح الخلل في الهيكل التمويلي لهيئة سكك حديد مصر نتيجة تشغيل خطوط تحقق إيرادات أقل من تكلفتها الحقيقية. لذا تسهم الخزينة العامة في تحمل الفرق بين التكلفة الفعلية وبين الإيرادات المحققة. وبلغ قيمة الدعم المخصص له نحو ٦٦٤ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ بمعدل انخفاض بلغ ١٩.٧% عن العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

- الدعم الممنوح لهيئة نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية؛ وذلك لتغطية جانب من العجز المحقق لكل منهما، والناجم عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الاقتصادية لمراعاة محدودي الدخل. وكما يتضح من الجدول (١) ارتفع من ١.٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى نحو ١.٨ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وذلك بمعدل نمو بلغ ٠.٢%.

- الدعم الممنوح لاشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق، حيث تسهم الخزينة العامة في تحمل الفرق بين التكلفة الفعلية وبين الاشتراكات المدعمة لطلبة المدارس والجامعات. وقد خصص لها نحو ٣٥٢ مليون جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٩، بزيادة قدرها ١٩٨ مليون جنيه عن العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

- ويالنظر إلى الدعم المخصص لصندوق مركبات النقل السريع، الذي خصصته وزارة المالية لإخراج سيارات التاكسي القديمة من الخدمة وإحلالها بسيارات جديدة لتخفيف السائقين لإحلال السيارات القديمة من خلال شروط ميسرة، تتمثل في مبالغ الصندوق المدرجة بالموازنة العامة للدولة، وقد شهدت مخصصات الصندوق انخفاضاً ملحوظاً من ١٦٤ مليون جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٥ مليون جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٨.

وبناء على ما سبق، هناك اختلالات واضحة في هيكل الدعم في مصر ومن ثم تأثيره بالسلب على قطاعات الاقتصاد القومي حيث أن هناك قطاعات تستحوذ على نسب دعم بسيطة وأخرى تستحوذ على نسب دعم كبيرة. وبالتالي ما زالت منظومة الدعم تحتاج لإعادة هيكلة وتصحيح لمسارها وتعزيز المبالغ المخصصة للقطاعات التي تسهم في تحسين الأوضاع المعيشية للفقراء ومحدودي الدخل، ومن ثم المساهمة بصورة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لترشيد منظومة الدعم في مصر:

لقد اتجهت الحكومة المصرية إلى ترشيد منظومة الدعم من خلال تخفيض الدعم عن الطاقة وارتفاع قيمة الدعم الغذائي ومعاشات التضامن الاجتماعي وبرامج التحريلات النقدية "تكافل وكرامة"، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفقيرة ومحدودي الدخل. وفيما يلي توضيح أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة الدعم خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩).

• تطور معدلات الفقر في مصر:

أظهرت نتائج بحوث الدخل والإنفاق كما يتضح من الجدول رقم (٢)، حدوث زيادة في نسبة السكان تحت خط الفقر لتصل إلى ٣٢.٥% عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٢٧.٨% عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بنسبة زيادة بلغت نحو ٤.٧%، لتمثل أكبر زيادة في معدلات الفقر منذ ما يقرب من عشرين عام. وهو ما يعني وجود نحو ٣١.٦ مليون فقير غير قادرين على الحصول على احتياجاتهم الأساسية سواء الغذائية أو غير الغذائية، حيث تمثل قيمة خط الفقر في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ حوالي ٨٢٧٨ جنيه للفرد سنوياً بما يعادل ٧٥٠ جنيه للفرد شهرياً (أي ما يعادل ١.٩ دولار/ اليوم)، وهذا يعني أن من يقل دخله السنوي عن تلك القيمة يعد تحت خط الفقر. وبالتالي يصبح نحو ثلث السكان في مصر مصنفين رسمياً تحت خط الفقر. أما عن نسبة الفقر المدقع، بالرغم من زيادة أعداد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة إلا أن هذا البرنامج لا يكفي لتغطية الفقراء المدقعين فقد بلغت نسبة الفقر المدقع نحو ٦.٢% عام ٢٠١٨/٢٠١٧. حيث تمثل قيمة خط الفقر المدقع في نفس الفترة حوالي ٥٨٩٠ جنيه للفرد سنوياً بما يعادل ٤٩١ جنيه للفرد شهرياً. وهذا يعني أن أكثر من ٦ مليون نسمة غير قادرين على الحصول على احتياجاتهم الغذائية.

جدول (٢)

تطور معدلات الفقر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/١٩٩٩ - ٢٠١٧/٢٠١٨).

السنة	معدل الفقر المطلق (نسبة الفقر من إجمالي السكان)	عدد الفقراء بالمليون نسمة	معدل الفقر المدقع	إجمالي السكان
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٦.٧	١١.٤	٢.٩	٦٨.٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٩.٦	١٤.٧	٣.٦	٧٤.٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢١.٦	١٧.٤	٦.١	٨٠.٤

٨٣.٨	٤.٨	٢١.١	٢٥.٢	٢٠١١/٢٠١٠
٨٧.٦	٤.٤	٢٣	٢٦.٣	٢٠١٣/٢٠١٢
٩١.٥	٥.٣	٢٥.٤	٢٧.٨	٢٠١٥
٩٧.٤	٦.٢	٣١.٦	٣٢.٥	٢٠١٨/٢٠١٧

المصدر: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحوث الدخل والإنفاق، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة، وعدد السكان وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي:
http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=EG&name_desc=false.

• الإنفاق العام على التعليم والصحة:

تكمن الآثار المباشرة لإصلاح الدعم في توجيه الموارد نحو المشروعات القومية مثل التعليم والصحة (Fattouh et al, 2012)، نظراً لما يمثله الإنفاق على كل من التعليم والصحة من أهمية كبيرة في التأثير على تكوين رأس المال البشري، ومن ثم تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستوى من العدالة في توزيع الدخل (Bane, 2018)، حيث يعد رأس المال البشري محركاً للنشاط الاقتصادي ويلعب دوراً هاماً في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي بشكل خاص والتنمية بشكل عام. لذلك فإنه لا بد من توضيح وضع هذين القطاعين في مصر.

فقد أشار التقرير الدولي للتنافسية لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى تدني القدرة التنافسية للاقتصاد المصري مقارنة بمشيلتها للدول التي تضمنها التقرير وعددها ١٣٧ دولة، وذلك نتيجة ضعف رأس المال البشري حيث احتلت مصر المركز ٨٧ بالنسبة لكل من التعليم الأساسي والصحة (The Global competitiveness report 2017-2018).

ويعد نصيب التعليم والصحة في كل من الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي وتطوره من أهم المؤشرات على وضع هذين القطاعين في الاقتصاد القومي. فقد شهدت نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام انخفاضاً ملموساً حيث بلغت ١١.٢٥% عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ١٥.٩% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، ثم تزايدت بشكل طفيف إلى ١١.٩٨% عام ٢٠١٣/٢٠١٤، ثم إلى ١٢.٥% عام ٢٠١٤/٢٠١٥، إلا أنها أخذت تتراجع خلال الفترة التالية حتى بلغت حوالي ٩% عام ٢٠١٨/٢٠١٩. وهو ما يوضح انخفاض الأهمية النسبية للتعليم كنسبة من الإنفاق العام خلال تلك الفترة.

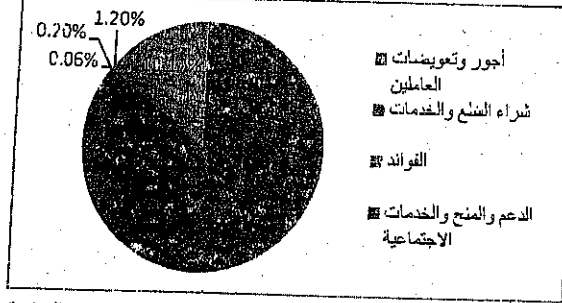
كما أن نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تراجعت بشكل ملحوظ حتى بلغت ٣.٤% عام ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل ٤.٧٩% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، ثم ارتفعت قليلاً إلى ٤.٢% عام ٢٠١٣/٢٠١٤، إلا أن تلك النسبة أخذت تنخفض بشكل واضح خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠١٥ - ٢٠١٨/٢٠١٩)، حيث انخفضت نسبة الأموال المخصصة لقطاع التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٣.٨% عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى أدنى مسترعى لها لتصل إلى ٢% عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

وتجدر الإشارة إلى انخفاض نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر دون المستويات الدولية، حيث بلغت تلك النسبة عام ٢٠١٧/٢٠١٦ حوالي ٣%، بينما تشير بيانات البنك الدولي إلى أن متوسط الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي سجل في المتوسط العالمي حوالي ٤.٥% في عام ٢٠١٧، وبلغ نحو ٤.٩% في منطقة اليورو، وحوالي نحو ٤.٩% في الدول الغنية، كما بلغ نحو ٤.٤% في الدول المتوسطة الدخل بصفة عامة، وبلغ هذا المعدل في دول أخرى مثل البرازيل حوالي ٦.٣%. مما يعني أن مصر من أقل بلدان العالم إنفاقاً على التعليم (World Bank Data, 2019).

أما عن حجم الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية الموجهة لهذا القطاع، فوفقاً لبيانات موازنة السنة المالية العامة ٢٠١٩/٢٠١٨ فقد خصص له نحو ٣١٧ مليون جنيه مقارنة ب ٨٤.٧٣٢ مليار جنيه حجم الدعم المقدم للطاقة. هذا فضلاً عن عدم كفاءة الإنفاق على التعليم حيث يلتهم بند الأجور والمرتببات وتعويضات العاملين أكثر من ثلاثة أرباع الموازنة العامة لهذا القطاع ليستحوذ على ما نسبته ٧٧.٣٥% كما هو موضح في الشكل رقم (١)، في حين يمثل بند الاستثمارات نحو ١٣.١٧% من إجمالي الإنفاق على التعليم في ظل ما يواجهه هذا القطاع من العديد من التحديات أهمها الضغط على البنية التحتية. فالاستثمار في المرافق المدرسية لا يواكب الزيادة السريعة في أعداد الطلاب، نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني فضلاً عن ضعف جودة التدريس ونوعية التدريب. كذلك السيطرة المركزية، فالسيطرة على نظام التعليم مركزية إلى حد كبير. (loveluck, 2012)، وبالتالي فإن الأموال الموجهة لقطاع التعليم من المستبعد أن تساهم في تحقيق التقدم، فحجم الأموال المخصصة غير كاف لتحقيق التطورات الكمية والنوعية لهذا القطاع. وقد ظهر ذلك في عدم استيفاء الاستحقاق الدستوري المقرر لها والذي تصل نسبته إلى ٤% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعني أن المخصصات الحالية تتطلب إضافة ٤٠ مليار جنيه لتعويض الفارق لاستحقاقها استورياً. كما أن الموازنة لا تلبى الاحتياجات المطلوبة لتحقيق استراتيجية تطوير التعليم حيث يخصص ٨٠% منها للأجور وتعويضات العاملين بينما المتاح للتربية والتعليم ٢٠% فقط. علامة على ذلك، أن الأموال المخصصة لقطاع التعليم انخفضت نسبتها الفعلية من إجمالي الإنفاق العام من ١٢.٥% عام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٩% عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

شكل (١)

توزيعات الإنفاق العام على التعليم في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨.

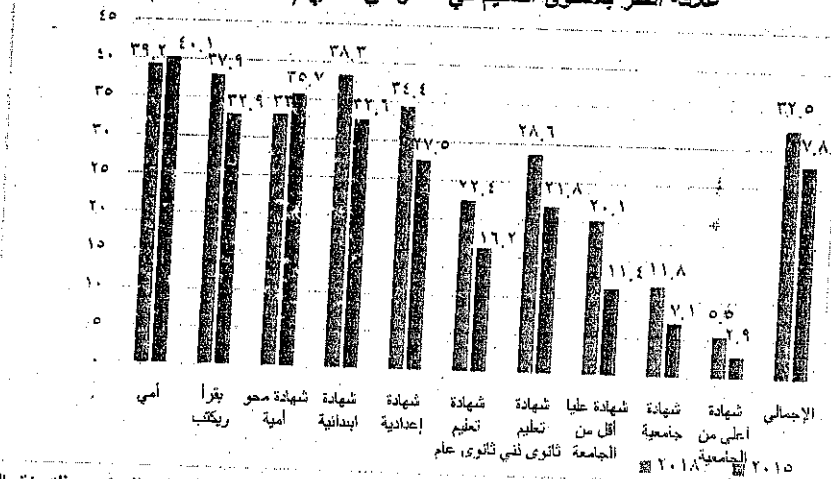


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، البيان المالي للموازنة العامة للدولة، عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

كما يعد مستوى التعليم المنخفض من أكثر العوامل ارتباطًا بمخاطر الفقر في مصر حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم. فكما يتضح من الشكل رقم (٢)، بلغت نسبة الفقراء الأميين نحو ٣٩.٢% عام ٢٠١٨ مقابل ١١.٨% لمن حصل على شهادة جامعية في نفس العام. وبلغت نسبة الفقراء بين حاملي الشهادات فوق المتوسط ٢٠.١%، وبلغت النسبة بين من حصلوا على شهادة ثانوية ٢٢.٤%، وبلغت بين الحاصلين على شهادة إعدادية ٣٤.٤%، ٣٨.٣% للشهادة الابتدائية، و٣٣% لمن يحملون شهادة مسو الأمية.

شكل (٢)

علاقة الفقر بمستوى التعليم في مصر في عامي (٢٠١٨، ٢٠١٥).



المصدر: مؤشرات الفقر طبقًا لبيانات بحوث الدخل والإنفاق ٢٠١٨/٢٠١٧، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفيما يتعلق بالإتفاق العام على الصحة، بالرغم من زيادة قيمة مخصصاته حيث ارتفعت من ٣٧.٢ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٧٣ مليار جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٩ وذلك بمعدل نمو بلغ ٩٦%. ولكن مع الأخذ في الاعتبار التغير الذي حدث في سعر صرف الجنيه المصري وما ترتب عليه من انخفاض شديد في قيمة الجنيه إلى النصف تقريباً، وما صاحبه من تراجع في القوة الشرائية للعملة المحلية، يمكننا القول بأن القوة الشرائية للمخصصات المالية لقطاع الصحة عام ٢٠١٨/٢٠١٩ تعادل القوة الشرائية للمبالغ المنفقة على هذا القطاع عام ٢٠١٤/٢٠١٥.

وبالتالي ظل حجم الإتفاق على قطاع الصحة عند مستويات متدنية حيث تراوحت نسب الإتفاق على قطاع الصحة خلال فترة الدراسة إلى الإتفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي على الترتيب بين (٣%-٦%)، (٠.٧%-١.٧%)، في حين تمثل قيمة الاستحقاقات المالية المحددة له في الدستور المصري ٣% من الناتج المحلي الإجمالي. كما سجل متوسط الإتفاق على هذا القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط العالمي وفقاً لبيانات البنك الدولي نحو ٦.٦٧% عام ٢٠١٥، ونحو ٧.١% في دول الإتحاد الأوروبي عام ٢٠١٦ (وحدة الدراسات الاقتصادية، ٢٠١٩). وهو ما يعني تدني نسب مخصصات الإتفاق على قطاع الصحة في مصر.

هذا ويشهد هذا القطاع الجديد من التحديات من أهمها عدم فعالية نظام التأمين الصحي، وتعقيد الهيكل التنظيمي للقطاع، فضلاً عن عدم الكفاءة في تقديم الخدمات الصحية والاعتماد على برامج الرعاية الصحية الأولية (Kamal Elden et al, 2016)، مما يعكس تدهور مستوى الخدمات الصحية المقدمة خاصة في ضوء اتجاه النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العامة إلى الإتفاق الجاري وليس الاستثماري. فقد بلغ نصيب الاستثمارات في هذا القطاع وفقاً لموازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ١١.١٥١ مليار جنيه ما نسبته ١٨% من إجمالي الإتفاق العام على الصحة. هذا فضلاً عن تديده للحضر على حساب الريف، حيث يتم توزيع الخدمات الصحية بعيداً عن أماكن تركيز الفقراء، مما يضطر الفقراء ومحدودي الدخل إما إلى الاقتراع من دخولهم للحصول على العلاج في المستشفيات الخاصة في ظل ندرة المعروض من الخدمات الصحية في مناطق تركيزهم، أو استخدام الخدمة الصحية المتاحة ذات الجودة المنخفضة.

وبالنسبة لحجم الدعم المقدم لهذا القطاع، فقد بلغ ما نسبته ٨.١% من إجمالي المخصصات المالية لهذا القطاع في موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ والذي يشمل كما يتضح من الجدول رقم (١)، دعم الأدوية وألبان الأطفال وبلغ قيمته نحو مليار جنيه ودعم التأمين الصحي والتي قدرت بنحو ٢.٣ مليار جنيه، والذي ينقسم إلى دعم التأمين الصحي على الطلاب الذي يستفيد منه حوالي ٢٢.٥ مليون طالب بواقع ١٥ جنيه لكل طالب سنوياً، بالإضافة إلى دعم التأهيل الصحي على المرأة المعيلة والبالغ نحو ١٦٥ مليون جنيه والذي من المفترض أن يستفيد منه نحو ٨٢٥ ألف امرأة معيلة بواقع ٢٠٠ جنيه سنوياً عن كل

امرأة معيلة. هذا إلى جانب دعم التأمين الصحي على الطلاب دون السن المدرسي وبلغت تقديراته نحو ٢٣٢ مليون جنيه لنحو ٢٥.٥ مليون طفل بواقع ١٥ جنيه عن كل طفل سنويًا. وهذه المبالغ ضئيلة للغاية لا تستوفي الوفاء بمتطلبات الرعاية الصحية مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الإنفاق الشخصي على الصحة .

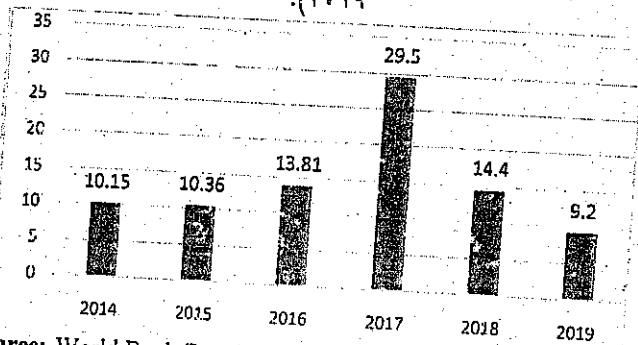
كما أنه بالنظر إلى توزيع أموال الدعم الموجهة إلى قطاع الصحة نجد أن العلاج على نفقة الدولة استحوذ على النسبة الأكبر من المخصصات المالية حيث خصص له نحو ٥.١ مليار في مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، إلا أنه لا يحقق العدالة الاجتماعية لاستفادة غير المستحقين من هذا الدعم، وهو ما يعد استنزافًا من موازنة الدولة بلا عائد حقيقي على المواطن.

• تطور معدلات التضخم :

شهد الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٨/٢٠١٩) ارتفاع معدلات التضخم حيث بلغ التضخم مستويات قياسية غير مسبوقة خلال عقود ليصل إلى ٢٩.٥% عام ٢٠١٧ كما يتبين من الشكل (٣) وذلك بعد قرار التعويم في نوفمبر ٢٠١٦، وما ترتب عليه من انخفاض شديد في قيمة الجنيه (Breisinger, 2019). وكذلك الزيادات المتتالية في أسعار المنتجات البترولية والكهرباء، وما تبعه من زيادات في أسعار كافة السلع والخدمات، مما أدى إلى تآكل قيمة الدخل الحقيقية للمواطنين. حيث يعد التضخم من أهم العوامل التي أسهمت في تدهور توزيع الدخل وعدم تحسنه في الاقتصاد المصري نظرًا لتأثيره السلبي الشديد على الفقراء ومحدودي الدخل.

شكل (٣)

تطور معدلات التضخم السنوية وفقًا للرقم القياسي للأسعار الاستهلاكية خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٩).



Source: World Bank Data ,website, <http://data.worldbank.org/databases.aspx>.

كما أن تزايد معدلات التضخم من أهم معوقات النمو الاقتصادي في مصر. فقد شهد معدل النمو الاقتصادي تذبذبًا خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٨/٢٠١٩). حيث ارتفع ليصل إلى ٤.٤% عام ٢٠١٥/٢٠١٥ بعد أن وصل إلى ٢.٩% عام ٢٠١٣/٢٠١٤، ليعود لانخفاض مرة أخرى في العام

المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٤.٣% و ٤.١% عام ٢٠١٧/٢٠١٦، ليبدأ بعد ذلك في الزيادة الطفيفة حتى وصل المعدل لنحو ٥.٣% عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ثم إلى ٥.٦% عام ٢٠١٨/٢٠١٩. ورغم هذا الارتفاع فإن تأثيره لم ينعكس على معدل الفقر بالتصن نظرًا لعدم التوزيع العادل لثمار النمو. فعلى الرغم من انخفاض معدلات البطالة لتصل إلى ١٠.٧٦% عام ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بنحو ١٣% عام ٢٠١٤/٢٠١٥ (بيانات وزارة المالية)، إلا أن هذا المعدل لا يزال مرتفعًا الأمر الذي قد يفسر ارتفاع نسب الفقر خلال تلك الفترة.

• عجز الموازنة العامة وحجم الدين العام:

بالنسبة لعجز الموازنة العامة، نجد أن هناك تراجع في نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفضت تلك النسبة من ١١.٥% عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٨.٢% عام ٢٠١٩/٢٠١٨، إلا أنها ما زالت تتجاوز الحدود المسموح بها. كما أن قيمة العجز في زيادة مستمرة حيث بلغت ٤٣٠ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ٢٧٩ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ بزيادة قدرها ١٥١.٩ مليار جنيه. ويزيد من خطورة الأمر في مصر أن تمويل العجز يوجه لتمويل الإنفاق الجاري وليس الإنفاق الاستثماري وهي مجالات إنفاق لا تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

وكما يتضح من الجدول رقم (٣)، قد تزايد حجم الدين العام المصري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ٩٣.١% عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل ٧٨% عام ٢٠١٢/٢٠١١، ووصل حجم الدين العام إلى أعلى مستوى له عام ٢٠١٧/٢٠١٦ مسجلًا ١٠.٨% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قبل أن يبدأ اتجاؤه في الهبوط ليسجل ٩٧.٢% عام ٢٠١٨/٢٠١٧ و ٩٠.٢% عام ٢٠١٩/٢٠١٨. وبالإشارة إلى الظروف المحيطة بتراجع الدين العام والتي تشمل انخفاض سعر الفائدة الذي سجل ١٢.٢٥% على الإيداع و ١٣.٢٥% على الإقراض بنهاية عام ٢٠١٩ مقارنة ب ١٦.٧٥% على الإيداع و ١٧.٧٥% على الإقراض بنهاية عام ٢٠١٨، و ١٨.٧٥% على الإيداع و ١٩.٧٥% على الإقراض بنهاية عام ٢٠١٧، و ١٤.٧٥% على الإيداع و ١٥.٧٥% على الإقراض بنهاية عام ٢٠١٦ (تقارير البنك المركزي المصري).

أما عن أعباء خدمة الدين العام، فقد ارتفعت مدفوعات فوائد الدين العام من ١٩٣ مليار جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى نحو ٥٣٣ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨، لتمثل ١٠.١٥% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تمثل مصروفات الفوائد نحو ٣٨.٩% من إجمالي النفقات العامة في الموازنة العامة للدولة، وهو معدل مرتفع يؤثر على قدرة توجيه موارد الدولة إلى المجالات التنموية والاجتماعية المستهدفة. فإن هذه الأموال كان من الممكن توجيهها إلى الإنفاق المخصص للقطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية وبأقي المجالات التي تحسن الأحوال المعيشية للفقراء ومحدودي الدخل وتحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

جدول (٣)

تطور نسب العجز الكلي والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٣/٢٠١٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩).

السنة	نسبة العجز الكلي (%)	دين أجهزة الموازنة العامة (%)	قوائم الدين العام (بالمليار)
٢٠١٤/١٣	١٢.٨	٨٩.٣	١٧٣
٢٠١٥/١٤	١١.٥	٩٣.١	١٩٣
٢٠١٦/١٥	١٢.٥	١٠٢.٨	٢٤٣.٦
٢٠١٧/١٦	١٠.٩	١٠.٨	٣١٦.٦
٢٠١٨/١٧	٩.٧	٩٧.٢	٤٣٧.٤
٢٠١٩/١٨	٨.٢	٩٠.٢	٥٣٣

المصدر: البيان المالي للموازنة العامة للدولة، وزارة المالية، سنوات مختلفة.

وبناء على ما سبق، لم تحقق منظومة الدعم المصري الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تحقيقها من تخفيف حدة الفقر وإرساء دعائم العدالة الاجتماعية، وتحميل الموازنة العامة أعباء إضافية تؤدي إلى الزيادة المستمرة في عجز الموازنة العامة للدولة وعليه زيادة حجم الدين العام.

ومن هذا المنطلق، فما زال هناك حاجة لمواصلة جهود إصلاح منظومة الدعم الحكومي المصري، فلا بد من التوصل إلى سياسة للدعم تحقق التوازن بين الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار التوجه الجديد للحكومة المصرية نحو حصر المواطنين المستحقين للدعم بأكبر قدر ممكن من الدقة مع تعيين الأولويات والتركيز على القرى الأشد فقراً؛ وتشجيع الفقراء ومحدودي الدخل على المشاركة في أنشطة منتجة لتحسين دخولهم ورفع مستوى معيشتهم، بما يمكنهم من الاعتماد على أنفسهم تدريجياً وانقضاء حاجتهم للدعم ويخفف العبء على الموازنة العامة للدولة.

وعلى الرغم من أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي يعتبر مدخلاً مهماً لزيادة دخول المواطنين وخلق فرص عمل كافية إلا أنه لا يكفي وحده لتحقيق التنمية الشاملة المرجوة واستدامتها على المدى الطويل، حيث يجب على الحكومة التوسع في تطبيق وتمويل برامج للحماية الاجتماعية الفعالة التي تحقق استهدافاً أفضل للفئات الأولى بالرعاية، بالإضافة إلى العمل على تطوير شامل في الخدمات العامة الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان والطرق والمواصلات ومياه الشرب والصرف الصحي لتحقيق حياة كريمة للمواطنين، وحيث يتحقق الشمول في الاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي.

كما أن تحقيق الاستقرار المالي والنقدي أمر في غاية الضرورة لضمان تحقيق الاستدامة المالية وبما يحقق بيئة مناسبة مستقرة تسمح بزيادة النشاط الاقتصادي وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار. لذلك

ينطلب الأمر أن يكون الإصلاح من خلال منظومة متكاملة يكون التحرك فيها على محورين أحدهما قصير الأجل والآخر طويل الأجل.

ثالثاً - النتائج والتوصيات:

لقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن توضيحها فيما يلي:

- وجود اختلالات هيكلية في منظومة الدعم وضعف المبالغ الموجهة لبنود الدعم التي تستهدف الفقراء، فإذا لم يكن الدعم مستهدفاً جيداً للفئات الأولى بالرعاية، فإنه يعد إهداراً لموارد المجتمع وتدهوراً في مستوى العدالة الاجتماعية.
- ضعف مظلة شبكة الأمان الاجتماعي وعدم كفاية برنامجي تكافل وكرامة، فما زالت هذه البرامج قاصرة عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمعدومين كما أن الكثير من المحتاجين لا يستطيعون الوصول إلى هذه البرامج الحكومية.
- ضعف المخصصات المالية الموجهة لبعض القطاعات مثل دعم المزارعين ودعم المناطق الصناعية ودعم تنشيط الصادرات وتنمية الصعيد بالرغم من أهمية هذه القطاعات في خلق فرص عمل وتطوير الإنتاج وتحسين نوعية حياة سكان الصعيد والمناطق الأكثر فقراً.
- على الرغم من انخفاض حجم الدعم الموجه للطاقة، إلا أنه ما زال يستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي مخصصات الدعم وذلك بنسبة ٤١% في ظل انخفاض نسب الدعم الموجهة إلى باقي القطاعات الاقتصادية.
- مزاحمة الإنفاق العام الداعم للنمو. حيث ينطوي الدعم على تكلفة مرتفعة من حيث ضياع الفرص البديلة. إذ أن الإنفاق على الدعم يعنى الحد من الاستثمارات في مجالات أخرى مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وإهمال تلك القطاعات والتي تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل لما لها من دور في تنمية رأس المال البشري.

التوصيات:

- معالجة الاختلالات الهيكلية في بنود الدعم ورفع كفاءة الموارد المخصصة لبنوده وتوظيفها بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فما زالت منظومة الدعم المصري تحتاج إلى إعادة هيكلة وتعزيز المبالغ المخصصة للقطاعات التي تسهم في خلق فرص عمل وتطوير الإنتاج وتحسين نوعية الحياة مما تضيف قيمة مضافة اقتصادياً وتحقق المستهدفات السامة فيما يتعلق بالنمو والتنمية الاقتصادية.
- تحسين تقديم الخدمات الأساسية لما لها من تأثير على مستوى معيشة الفقراء وفي مقدمتها خدمات الصحة والتعليم والإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل والطرق والمواصلات والكهرباء والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وتطوير العشوائيات.

- رفع كفاءة برامج ومظلة شبكة الحماية الاجتماعية من خلال سياسات استهداف أكثر فاعلية، والتوسع في برامج الدعم النقدي ورفع كفاءة منظومة دعم السلع التموينية.
- الاهتمام بالتأهيل والتدريب لما له من تأثير إيجابي في إيجاد فرص العمل وتحسين مستوى الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة.
- مواصلة جهود إصلاح دعم الطاقة، حيث الاستمرار في رفع الدعم عن الطاقة وتوجيه جزء من الوفر المالي المحقق لتمويل برامج الحماية الاجتماعية الأكثر كفاءة في استهداف الطبقات الأولى بالرعاية إلى جانب خفض العجز ومعدلات الدين العام وبما يمكن الدولة من إعادة توجيه مواردها لصالح التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية بدلاً من سداد فوائد الدين.
- ضرورة الاهتمام بدعم رأس المال البشري حيث يجب على القائمين على صناعة السياسة الاقتصادية في مصر بذل المزيد من الجهود والاهتمام بتطوير التعليم والصحة ورأس المال البشري وذلك لأهميتها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستوى أكبر من العدالة في توزيع الدخل بما يساعد على تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحوث الدخل والإنفاق، سنوات مختلفة.
- مها أبو زيد. (٢٠١٩). نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخل. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٥٦، العدد الثالث.
- وحدة الدراسات الاقتصادية. (٢٠١٩). سياسات الدعم في مصر وسبل الإصلاح في ضوء التجارب الدولية: دراسة تحليلية لبعض القطاعات الأساسية المختارة (الصحة والتعليم والنقل والطاقة). مركز مصر للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية.
- وزارة المالية المصرية، البيان المالي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- Bane, J. (2018). Human Capital and Economic Growth in Developing Countries: Evidences from Low and Middle Income African Countries. In Determinants of Economic Growth in Africa, edited by Almas Heshmati, pp. 237-258. Palgrave Macmillan, Cham.
- Breisinger, C. (2019). Energy subsidy reform for growth and equity in Egypt: The approach matter.

- Egypt Economic Development Conference. (2015). Egypt's Five Year Macroeconomic Framework and Strategy. Shram ELsheikh, Egypt.
- Fattouh, B., & El-Katiri, L. (2012). Energy Subsidies in the Arab World. United Nations Development Programme. Arab Human Development Report, Research Paper Series.
- Global competitiveness report 2017-2018. World Economic Forum (WEF), Geneva.
- Griffin, P., Laursen, T., & Robertson, J. (2016). Egypt, Guiding Reform of Energy Subsidies Long-Term. Policy Research Working Paper.7571. World Bank.
- Gutner, T. (2015). Political Economy of Food Subsidy Reform: The Case of Egypt, Food Policy 27 (2002) 455-476.
- Hussein, S. (2018). A Spill of Flaws: Egypt's IMF-Backed Energy Subsidy Plan. Policy Brief, Arab Net work for Development.
- Kamal, E., Nesreen, M., Hoda, I., Ibrahim R., & Ghada, W. (2016). Improving Health System in Egypt: Perspectives of Physicians. The Egyptian Journal of Community Medicine Vol. 34, no. 1, pp.45-58.
- Loveluck, L. (2012). Education in Egypt: Key Challenges. Background Paper. Chatham House,
- World Bank. World Bank Data. Many different years, 2019. <http://data.worldbank.org/databases.aspx>.

